

فان القائلين يجوز ذلك يشترطون ان الرسل لا يفترون على الله وبالفاظيل
 يشتمون عليه ويعرفون حكمه بالقول لا قول ايه منه وهو الصحيح وقيل ان
 القراض على قول الاخرين واما ما ليس طريقه البلاغ ولا بيان الاحكام من افعال
 عليه السلام وما يخص به من انه ووردت واذا كان قوله ما الذي قبله ليدفع فيه
 فالأكثر من طيقان علماء الأمة على جواز الله وبالفاظيل فيها ولو لم يفترون
 واقتضت بقوله وذلك بما كلفه من مقامات الحاق وسياسات الامم وما
 لأهل وملاحظة الأعداء ولكن ليس على سبيل التكرار ولا الاتصال بل على سبيل
 التدرج والى قال عليه السلام انه ليعان على قد في استغفر الله وليس في هذا
 يحفظه من ربه وبينه وبينه من ربه طاعة الى المنع الله والنسيان
 والفتن والفتن في حقه عليه السلام جملة وهو من جهة المتصوف
 واصحاب علم القلوب واللقاءات وفي هذه الاماير مذاهب نذكرها بعد
 هذا ان شاء الله تعالى **وميل في الكلام على الاماير المذكورة فيها الله ومنه**
 عليه السلام وقد ذكرنا في الفصول قبل هذا ما يجوز في عليه السلام وعليه
 السلام وما يمنع واحكامه في الاخبار جمل وفي الاقوال الدينية فقط او اجزئاً
 وقوعه في الاحكام الدينية على الوجه الذي رتبناه وانتم انما ال ما ورد في ذلك
 ونحن نبسط القول فيما الصحيح من الاحاديث الواردة في سبه عليه السلام
 في الصلاة ثلاثة احاديث اوطا حديث ذي الديدن في السلام من اثنين الثاق
 حديث ابن نجبة في القيام من اثنين الثالث حديث ابن مسعود ان النبي
 صلى الله عليه السلام صلى الظهر خمساً وهذه الاحاديث مثبتة على الله وفي
 الفعل الذي فرده وحكمة التمهيد ليستن بها البلاغ والفعال اجازة والاقوال
 والافعال والاشراط لا يفترون عليه السلام بل يفترون على الله والاشراط
 والافعال والاشراط لا يفترون عليه السلام بل يفترون على الله والاشراط

الخالفة فيه من الخالفة عن قصد وهو ما يسمى عصبه ويدر تحت التكليف
 واما ما يكون بغير قصد وتعدك الله والنسيان في الوظيفة الشرعية
 ما تقرر في الشرع بغير دعوى الخطاب وترتكب المأخوذ عليه فالحوال الاعياد
 في تركه لا يفترون ويكون ليس عصبته مع امرهم بتركه ذلك على من امرهم
 البلاغ وتقرير الشرع وتعاقب الاحكام وتعليم الامم بالافعال واخذهم بتابعه
 فيه وما هو خارج عن هذا مما يخصه بنفسه اما الاول فحكمه عند جماعة من
 العلماء حكم الله وفي القول في هذه الابواب وقد ذكرنا الاتفاق من العلماء على ان
 ذلك في حق النبي عليه السلام وعصمته من جوارحه عليه قضاء الوسم
 كذلك قالوا الافعال في هذا الباب لا يجوز تركها في القصة فيها الحمد والثناء
 منها على القول من جهة التبليغ والاداء وطرف هذه العوارض عليها لا يجب
 التشكيك ويستبطل الطمان واعتذر عن احاديث التهم وتوجهات
 نذكرها بعد هذا والهدا الى الواجبات وهي الاكثر من الفقهاء والمكتفين
 الى ان المنفعة في الافعال البلاغية والاحكام الشرعية سبها وامن غير قصد
 منها على ما ذكره من احاديث التهم وفي الصلاة وفرقوا بين ذلك وبين
 الاقوال البلاغية لقيام العبرة على الصدق في القول ومنها القصة ذلك كما قضت
 واما الله وفي الافعال فغير متافض لجهول ولا قاصح في النبوة بل على عطاء
 الفعل وعفلات القلب من سمات البشرية قال عليه السلام انما انما يشتمون
 كاتسبون فاذا نسبوا فذكر في نعم بل حالة النسيان والله وهما في حق
 عليه السلام بسبب افادة علم وتقرير شرع كما قال عليه السلام اني لا افق الله
 لاسن بل قد روي لست النبي ولكن انشئ لاسن وهذه الجملة زيادة له
 في التبليغ وتمامه على التمهيد عن سمات نقص واضرار اطمه فان

فان القائلين